الاصدار الحادي عشر يوليو 2025

استدامة

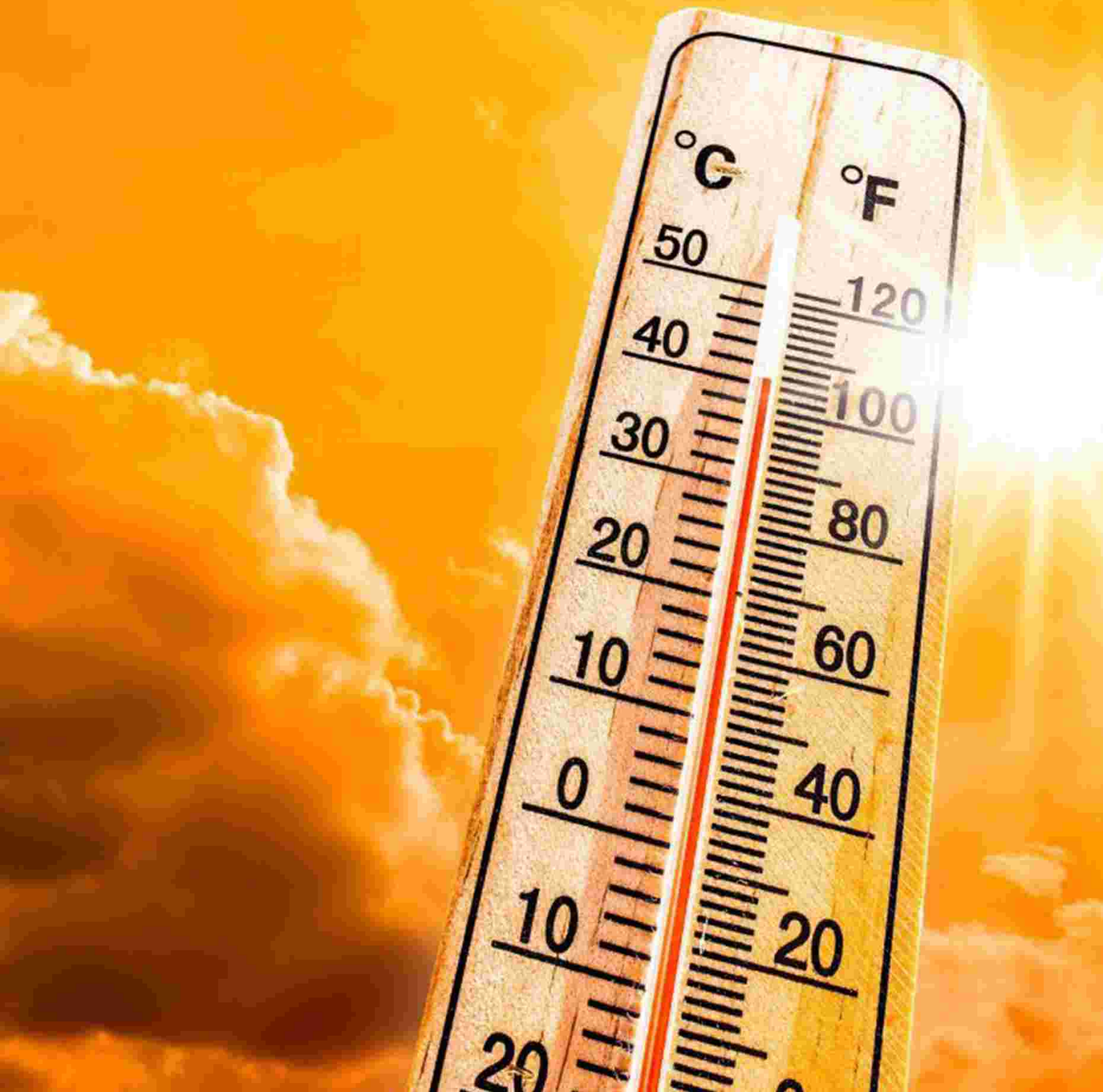

3 ربع قرن من الاستثمار في البنية التحتية والتدريب.. كيف تُدعم «هواوي» مستقبل مصر الرقمي ؟

8 البنك الدولي: عائدات تسعير الكربون تتجاوز١٠٠ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٢٤

10 «هاليون»: نعمل على تعزيز الصحة المستدامة في مصر من خلال الشراكات الاستراتيجية والتدريب المهني

13 مصر توافق على أول تعاقدات للطاقة الخضراء بين جهات القطاع الخاص بقدرة ٤٠٠ ميجاوات

15 مصر بعد ٣٠ يونيو: طاقة نظيفة من أجل مستقبل مستدام

20 مسؤولة أممية : أبحاث حديثة تؤكد أن منطقة البحر المتوسط ثاني أسرع منطقة في العالم من حيث ارتفاع درجات الحرارة

22 شراكات ذكية واستراتيجيات خضراء.. جهود البنوك والشركات الرائدة في مصر لتعزيز الاستدامة

27 الوكالة الدولية للطاقة: الاستثمار في التقنيات النظيفة يتجه نحو رقم قياسي يبلغ ٢,٢ تريليون دولار في ٢٠٢٥

30 تدشين مشروع "Ocean One Finance " لفتح آفاق تمويلية جديدة بمليارات الدولارات من الاقتصاد الأزرق

33 ٢١ جامعة مصرية ضمن «CWUR " التنصيف العالمي للجامعات لعام ٢٠٢٥

ربع قرن من الاستثمار في البنية التحتية والتدريب.. كيف تُدعم «هواوي» مستقبل مصر الرقمي ؟

حوار / دينا مقلد

في وقت أصبحت فيه التكنولوجيا ركيزة أساسية لبناء اقتصادات مرنة ومجتمعات أكثر استدامة، تلعب الشركات العالمية دورًا محوريًا في دعم التحول الرقمي، وتمكين الأفراد من امتلاك الأدوات اللازمة لمواكبة المستقبل.

ومن بين هذه الشركات، تُبرز «هواوي» باعتبارها شريكًا تنمويًا ملتزمًا بتعزيز المهارات الرقمية وبناء القدرات في السوق المصري.

وعلى مدار أكثر من ربع قرن من التواجد في مصر، نجحت «هواوي» في تطوير بنية تحتية تكنولوجية قوية، بالتوازي مع تنفيذ برامج تدريب وتأهيل تستهدف الشباب والكوادر التعليمية، إلى جانب دعم الشركات الناشئة عبر حلول الحوسبة السحابية والتقنيات الحديثة.

ويكشف ما بن، رئيس قطاع تطوير الأعمال بشركة هواوي مصر، في حوار خاص لمجلة «استدامة»، عن الاستراتيجية الشاملة للشركة في مجال بناء القدرات التكنولوجية، ودعم التعليم الرقمي، وتمكين رواد الأعمال، مسلطًا الضوء على أثر هذه الجهود في دعم رؤية مصر للتحول الرقمي والتنمية المستدامة.

وقال إنه على مدار الخمسة وعشرين عامًا الماضية، التزمت هواوي ليس فقط بالمساهمة في تطوير البنية التحتية التكنولوجية من خلال توفير أحدث

الحلول التكنولوجية في مختلف قطاعات الأعمال لتعزيز أدائها وتمكينها من تحقيق التحول الرقمي، ولكن أيضًا اخذت على عاتقها تمكين الجيل القادم من شباب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وقد تجسد هذا الالتزام في إطلاق مجموعة من المبادرات التعليمية البارزة في مصر التي تعمل على تمكينهم بالمهارات الرقمية وصقل خبراتهم العملية في بناء مستقبل رقمي لمصر.

وأضاف أن الفرق المصرية حصلت مؤخرًا على المركز الثاني في مسابقة هواوي العالمية ٢٠٢٤-٢٠٢٥ التي أقيمت في الصين بعد منافسة مع شباب من جميع أنحاء العالم، كما حقق الشباب المصري المركز الأول في تراك مجال الحوسبة، والمركز الثاني في مجال الابتكار، والمركز الثالث في مجال الشبكات في نفس المسابقة التي شارك بها أكثر من ٢١٠,٠٠٠ طالب من أكثر من ٨٠ دولة ومنطقة، تأهل منهم ١٧٩ فريقًا من ٤٨ دولة إلى المرحلة

النهائية التي أقيمت في الصين.

برنامج استباقي لتأهيل جيل جديد يواكب متطلبات سوق العمل

وأكد ما بن، حرص «هواوي» من خلال مبادراتها على الاستدامة لتحقيق أثر إيجابي ملموس، ومن أبرز هذه المبادرات مبادرة «بنك القدرات TCI Talent) Bank iTB)"، التي أطلقتها الشركة في عام ٢٠١٩، كحل استباقي لسد الفجوة بين خبرات التعليم الجامعي ومتطلبات سوق العمل المتسارعة، خاصة في المجالات مثل الذكاء الاصطناعي، والحوسبة السحابية، داتا كوم، والبيانات الضخمة.

وأضاف أن أكاديميات هواوي تحت رعاية وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ووزارة التعليم العالي ووزارة العمل حققت نتائج ملموسة، حيث نجحت في إنشاء أكثر من ١٢٠ أكاديمية في أكثر من ٥٥ جامعة حكومية وخاصة وهيئات حكومية، وتدريب أكثر من ١٠٠٠ مدرب بين أستاذ ومدرس جامعي في مصر بالتعاون مع المعهد القومي للاتصالات لتدريب وتخريج أكثر من ٤٠ ألف متدرب من الكوادر الشابة المؤهلة تمامًا لسوق العمل، سواء في الشركات المحلية أو العالمية.

وأكد أن هؤلاء الشباب قد أثبتوا جدارتهم من خلال تحقيق المراكز الأولى على مدار الأعوام الماضية، في مسابقة هواوي العالمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بمدينة شينزن بالصين، في مجالات مثل السحابة والحوسبة والابتكار.

الملتقى التوظيفي HiRE: ربط الخريجين بسوق العمل

وتماشيًا مع رؤية هواوي لتمكين الشباب، أشار رئيس قطاع تطوير الأعمال بالشركة، إلى أن شركته أطلقت الملتقى التوظيفي HiRE، الذي يُعد حلقة وصل لربط الكفاءات المؤهلة من خريجي أكاديميات هواوي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مصر، وبين فرص التوظيف المتاحة في كبرى الشركات، لافتًا إلى أنه قد شارك في النسخة الخامسة العام الماضي أكثر من ٧٠ شركة محلية وإقليمية وعالمية، ومن هنا استطاعت هواوي تحقيق رؤية البرنامج الممثلة في ثلاث مراحل، المرحلة الأولى هي «الوصول» والتي تهدف إلى التواصل مع الطلاب والخريجين الجدد في مختلف الجامعات المصرية، بينما تركز المرحلة الثانية على «التدريب»، ثم تأتي المرحلة الثالثة، وهي الأهم على الإطلاق حول «التوظيف»، وذلك لتوفير فرص عمل للطلاب والمواهب المتميزة في هواوي أو أي من الشركات العاملة في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والذي سيساهم بدوره في دفع عجلة الاقتصاد الرقمي وبناء جيل قادر على قيادة التحول التكنولوجي.

وأوضح أنه ضمن رؤيتها الاستراتيجية لتعزيز المهارات الرقمية في مصر ومواكبة

التطورات التكنولوجية الحديثة، بما يتماشى مع أهداف رؤية مصر الرقمية، تلتزم هواوي بتقديم منظومة تدريب متكاملة تُركّز على أحدث التطورات في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، لضمان مواكبة الشباب المصري لأحدث المهارات التي يتطلبها سوق العمل.

وذكر أنه بالإضافة الى مبادرة بنك القدرات (ICT Talent Bank) "iTB"، « تقدم هواوي مجموعة من البرامج التدريبية الرائدة التي تغطي أحدث التقنيات التي يشهدها العالم، تشمل هذه البرامج مجالات حيوية مثل الذكاء الاصطناعي، وشبكات الجيل الخامس المتطورة (5G)، وتحليل البيانات الضخمة، والحوسبة السحابية، وغيرها منوهًا أن هذا التنوع يتيح للمشاركين اكتساب مهارات متخصصة وعميقة تتوافق بشكل مباشر مع متطلبات سوق العمل المتنامي، سواء على الصعيد المحلي أو العالمي.

أكاديمية المواهب المصرية (ETA) خطوة استراتيجية نحو اقتصاد رقمي

وأكد مابن، أن التعاون مع المعهد القومي للاتصالات يُعد إنجازًا بارزًا يتماشى مع استراتيجية الدولة المصرية لبناء القدرات الرقمية، حيث قامت بإطلاق «أكاديمية المواهب المصرية (ETA)" في مارس ٢٠٢٤ ،والتي تهدف إلى تدريب ٥١,٠٠٠ متدرب على مدار خمس سنوات من خلال شبكة واسعة من مراكز «إبداع مصر الرقمية» في مختلف محافظات الجمهورية.

ولفت إلى أن الشركة قامت بالفعل بتخريج أكثر من ٢٠٠٠ متدرب حتى الآن، وقد حصل هؤلاء الخريجون على شهادات دولية معتمدة من هواوي، مما يعزز بشكل كبير من فرص توظيفهم وتقدمهم المهني.

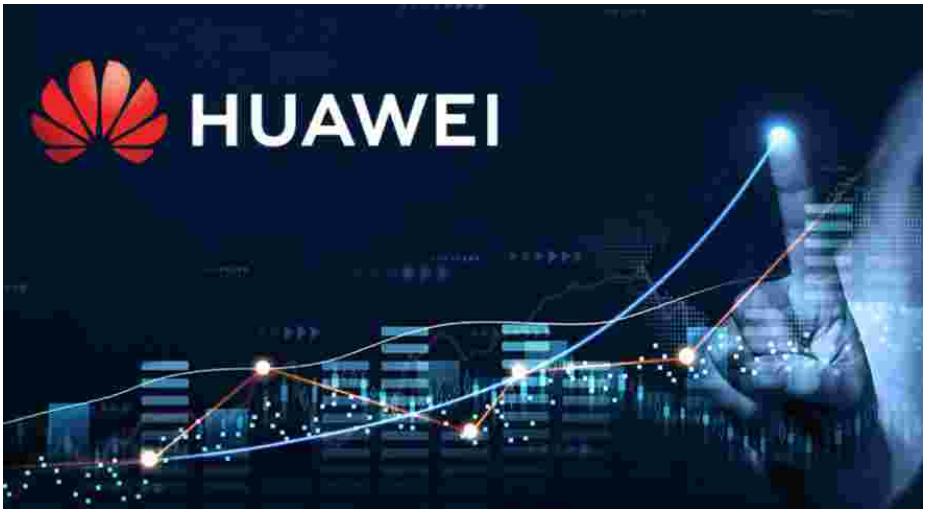

رابطة خريجي: HCIP منصة مستدامة للتطوير المهني

ولضمان استمرارية التطوير المهني، قال رئيس قطاع تطوير الأعمال بشركة هواوي مصر: «أطلقنا مؤخرًا رابطة لخريجي شهادة HCIP الاحترافية المعتمدة (Huawei HCIP Club) في مصر، والذي يُعدّ أول تجمُّع من نوعه ومنصة مستدامة تهدف إلى دعم وتأهيل المهنيين الشباب الذين حصلوا على هذه الشهادة المعتمدة عالميًا، عبر توفير برامج تدريبية متقدمة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بالإضافة إلى توفير الإرشاد المهني وفرص قيمة للتواصل المباشر مع الخبراء، وتنظيم مسابقات وفعاليات متنوعة تُمكّن الأعضاء من تطوير مساراتهم المهنية والارتقاء بمستويات خبرتهم».

تمكين رواد الأعمال عبر الحوسبة السحابية

وبما يخص دعم رواد الأعمال والشركات الناشئة في التكنولوجيا، أكد أن هواوي تؤمن بأهمية الدور الذي تلعبه الشركات الناشئة ورواد الأعمال في تعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة وخلق فرص العمل، ومن هذا المنطلق، تُكرّس الشركة مجموعة متكاملة من المبادرات والحلول التقنية لدعم هذا القطاع وتعزيز نموه في العصر الرقمي.

وأشار إلى أنه في إطار هذا الالتزام، أطلقت هواوي برنامج «هواوي» كلاود للشركات الناشئة ٢٠٢٤، الذي يُعد منصة استراتيجية تُسهم في تسريع نمو الشركات الناشئة في مصر والمنطقة، وقد أثمر البرنامج عن دعم أكثر من ٥٦ شركة ناشئة في مصر وتونس والمغرب، مما يُبرز تأثيره الإيجابي على بيئة ريادة الأعمال في المنطقة.

وأوضح أن البرنامج يوفر مجموعة متكاملة من الخدمات تشمل: خدمات سحابية متطورة، ودعم فني، واستشارات تقنية مخصصة، وبرامج تدريبية لتطوير المهارات التقنية والإدارية، أدوات للابتكار والتوسع في الأسواق المحلية والدولية.

إطلاق مركز سحابي إقليمي في مصر لتعزيز التحول الرقمي

وبهدف تعزيز بنية الحوسبة السحابية في المنطقة، أشار إلى إطلاق الشركة منطقتها السحابية الجديدة في مصر، والتي تهدف إلى أن تكون مركزًا إقليميًا للحوسبة السحابية في شمال أفريقيا، وتتيح هذه المنطقة للشركات الناشئة الوصول إلى موارد حوسبة مرنة وآمنة تساعد في تسريع تطوير التطبيقات، وتقليل التكاليف التشغيلية، وتحقيق مستويات أعلى من الكفاءة والإنتاجية.

وأضاف أن هواوي تُمكن الشركات الناشئة من الاستفادة من منظومتها العالمية التي تضم شبكة واسعة من الخبراء والمبتكرين، بالإضافة إلى منظومة دعم شاملة تساعدهم على تعزيز قدراتهم التقنية وتحقيق أهدافهم بسرعة وكفاءة.

تحقيق تعليم رقمي شامل ومستدام

وأوضح ما بن، أن الشركة عملت على تقديم العديد من الحلول لضمان استدامة الأنظمة التعليمية بغض النظر عن مدى جاهزية البنية التحتية التكنولوجية في المناطق النائية، حيث تولي اهتمامًا بالغًا بتعزيز التعليم الرقمي، وتوفير أدوات فعّالة للتعلم عن بُعد في مصر، انطلاقًا من إيمانها بأن التكنولوجيا تلعب دورًا محوريًا في تحقيق تعليم شامل وعالي الجودة، وتسعى الشركة إلى تحقيق هذا الهدف من خلال شراكات استراتيجية ومبادرات تعليمية مستدامة تواكب احتياجات العصر الرقمي.

المدارس المفتوحة للجميع: نموذج مُبتكر لتعليم مُتكامل

وذكر أن من أبرز هذه المبادرات، مشروع «المدارس المفتوحة للجميع المدعومة بالتكنولوجيا»، الذي أطلقته هواوي بالتعاون مع منظمة اليونسكو ووزارات التربية والتعليم في مصر وغانا وإثيوبيا، ويهدف المشروع إلى تصميم واختبار أنظمة تعليمية مبتكرة تربط بين المدارس والتعليم المنزلي، لضمان استمرارية التعليم وجودته، خاصة في الأوقات التي تشهد تحديات مثل الأزمات الصحية أو الطبيعية.

ولفت إلى أن المشروع يُركز على تعزيز التعليم الرقمي عبر دمج منصات التعلم الرقمية ضمن العملية التعليمية، وتطوير محتوى تعليمي رقمي يتوافق مع المناهج الدراسية، إلى جانب رفع الكفاءات الرقمية للمعلمين بما يعزز قدرتهم على استخدام الأدوات التكنولوجية بفعالية داخل الصفوف الدراسية وخارجها، كما يسعى إلى تعميم نماذج التعليم المفتوح على مستوى السياسات الوطنية لضمان استفادة أوسع على المدى البعيد.

استوديو المحتوى الرقمي: نقلة نوعية في التعليم

وقال إننا افتتحنا في عام ٢٠٢٤ استوديو المحتوى التعليمي الرقمي داخل الأكاديمية المهنية للمعلمين بمدينة ٦ أكتوبر، بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم ومنظمة اليونسكو، وقد جاء هذا الافتتاح بالتزامن مع اليوم العالمي للتعلم الرقمي، وذلك بهدف إنتاج محتوى تعليمي رقمي عالي الجودة، بالإضافة إلى تقديم برامج تطوير مهني رقمية للمعلمين، مما يُعد نقلة نوعية في مسار التحول الرقمي للتعليم في مصر.

وأكد رئيس قطاع تطوير الأعمال بشركة هواوي مصر، أن هواوي تلتزم بالمساهمة في بناء منظومة تعليمية رقمية شاملة ومستدامة، تُعزز من قدرة الطلاب والمعلمين على مواكبة متطلبات العصر الرقمي، وتدعم رؤية مصر والمنطقة نحو مستقبل تعليمي أكثر تقدمًا وابتكارًا.

البنك الدولي: عائدات تسعير الكربون تتجاوز ١٠٠ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٢٤

كتب / محمد الغباشي

تسعير الكربون يغطي أكثر من ربع انبعاثات غازات الدفيئة عالميًا

كشف تقرير حديث صادر عن البنك الدولي أن عائدات تسعير الكربون تجاوزت ١٠٠ مليار دولار أمريكي خلال عام ٢٠٢٤، حيث خُصص أكثر من نصف هذه الإيرادات لصالح الميزانيات العامة ومشاريع البيئة والبنية التحتية والتنمية. وتمثل هذه الأرقام زيادة طفيفة مقارنةً بالسنوات السابقة.

وأشار التقرير، الصادر تحت عنوان "حالة واتجاهات تسعير الكربون ٢٠٢٥"، إلى وجود ٨٠ أداة لتسعير الكربون قيد التشغيل حول العالم، بزيادة صافية قدرها خمس أدوات مقارنةً بالعام الماضي.

وأوضح التقرير أن جميع الاقتصادات الكبيرة متوسطة الدخل إما طبقت بالفعل أو تدرس تطبيق أدوات مباشرة لتسعير الكربون، حيث تمثل أنظمة تداول الانبعاثات (STE) الغالبية العظمى من الأدوات الجديدة والمخطط لها.

ومع اتساع نطاق تطبيق ضرائب الكربون وأنظمة تداول الانبعاثات، أصبح نحو ٢٨٪ من انبعاثات غازات الدفيئة العالمية مشمولًا بنظام تسعير للكربون في اقتصادات تمثل ما يقرب من ثلثي الناتج الاقتصادي العالمي. ويشمل هذا النطاق

نحو نصف الانبعاثات الصادرة عن قطاعي الطاقة والصناعة، في حين لا تزال التغطية في قطاعات أخرى، مثل الزراعة، محدودة.

وصرّح أكسيل فان تروتسنبرغ، المدير المنتدب الأول للبنك الدولي، قائلاً:

"لا يزال تسعير الكربون أداة فعالة لتحقيق أهداف متعددة على صعيد السياسات العامة. فهو يساهم في خفض الانبعاثات، وتعزيز الإيرادات المحلية، وتحفيز النمو الأخضر وخلق فرص العمل. كما يمكن لأسواق اعتمادات الكربون أن تجذب رؤوس الأموال الخاصة وتوجهها نحو أولويات التنمية."

وفي ما يتعلق بأسواق اعتمادات الكربون، شهدت أسواق الامتثال زيادة في الطلب بمعدل ثلاثة أضعاف مقارنة بالعام الماضي، في حين كان النمو في الأسواق الطوعية محدودًا. ولا تزال أسعار الائتمان تتفاوت بشكل كبير حسب نوع المشروع، حيث تستقطب الاعتمادات المعتمدة على حلول طبيعية لإزالة الكربون أسعارًا أعلى من غيرها.

تسعير الكربون: حالة واتجاهات

وفقًا لتقرير «حالة واتجاهات تسعير الكربون ٢٠٢٤»، الذي صدر في مايو الماضي، بلغت عائدات تسعير الكربون في عام ٢٠٢٣ ما مجموعه ١٠٤ مليارات دولار أمريكي، وبلغ عدد أدوات التسعير النشطة عالميًا ٧٥ أداة. وقد خُصّص أكثر من نصف هذه الإيرادات لتمويل البرامج المرتبطة بالمناخ والطبيعة.

وأشار التقرير إلى أن البنك الدولي يتتبع تطورات تسعير الكربون منذ نحو عقدين، حيث يعد هذا التقرير هو النسخة السنوية الحادية عشرة. وعند إصدار أول تقرير، كانت أدوات تسعير الكربون (كالضرائب وأنظمة الاتجار بالانبعاثات) تغطي فقط ٧٪ من الانبعاثات العالمية. أما في تقرير ٢٠٢٤، فقد ارتفعت هذه النسبة إلى ٢٤٪.

وأظهرت نتائج التقرير أن عددًا من الدول الكبرى متوسطة الدخل، مثل البرازيل والهند وتشيلي وكولومبيا وتركيا، تتقدم بشكل ملحوظ في تطبيق سياسات تسعير الكربون. ورغم أن القطاعات التقليدية مثل الكهرباء والصناعة لا تزال تهيمن على التطبيق، يجري التوسع تدريجيًا نحو قطاعات جديدة مثل الطيران، الشحن، والنفايات.

كما سلط التقرير الضوء على آلية الاتحاد الأوروبي لتعديل حدود الكربون، التي تمر حاليًا بمرحلة انتقالية، والتي تشجع الحكومات على تسعير الكربون في قطاعات مثل الحديد والصلب، الألومنيوم، الأسمنت، الأسمدة، والكهرباء.

وتتزايد أيضًا استخدامات أطر اعتمادات الكربون الحكومية بهدف جذب تمويل إضافي من خلال الأسواق الطوعية وتيسير مشاركة الدول في أسواق الامتثال الدولية.

تحديات قائمة رغم التقدم المحرز

رغم بلوغ الإيرادات العالمية مستويات قياسية، لا تزال نسب تغطية تسعير الكربون وأسعاره غير كافية لتحقيق أهداف اتفاق باريس للمناخ. وتشير البيانات إلى أن أقل من ١٪ من انبعاثات غازات الدفيئة حول العالم تُغطى حاليًا بتسعيرة مباشرة للكربون ضمن النطاق الموصى به من قبل اللجنة رفيعة المستوى المعنية بأسعار الكربون، وهو النطاق الضروري للحد من الاحترار العالمي إلى أقل من درجتين مئويتين.

ومنذ إصدار أول تقرير في ٢٠٠٣، شهدت أسواق الكربون تطورات جوهرية؛ فقد تضاعفت متوسطات الأسعار تقريبًا، وارتفعت نسبة التغطية من ١٢٪ إلى ٢٨٪، بينما تضاعفت الإيرادات ثلاث مرات.

«هاليون»: نعمل على تعزيز الصحة المستدامة في مصر من خلال الشراكات الاستراتيجية والتدريب المهني

حوار / دينا مقلد

في ظل سعي المجتمعات لتحقيق التنمية المستدامة وتحسين جودة الحياة، تبرز أهمية الدور الذي تلعبه شركات القطاع الخاص العاملة في القطاع الصحي في تعزيز الوعي وتمكين الأفراد من تبني أساليب حياة صحية.

وتعد شركة "هاليون" مثالاً رائدًا في هذا الإطار، حيث تضع صحة الإنسان ورفاهيته في صميم استراتيجيتها، وتتبنى نهجًا شاملاً يجمع بين التوعية، والرعاية، والشراكة المجتمعية.

ومن خلال مبادرات نوعية مثل «بنك الابتسامة»، وشراكاتها مع الكيانات الطبية والتعليمية، تواصل «هاليون» عبر علامتها «سنسوداين» تمكين فئات واسعة من المجتمع، لاسيما في المناطق الأكثر احتياجًا، من الوصول إلى الرعاية الصحية والخدمات التوعوية.

ويتحدث آصف علوي، المدير العام لشركة هاليون في شمال إفريقيا، في حوار خاص لمجلة «استدامة» عن أبرز جهود الشركة في مجال المسؤولية المجتمعية، وخططها المستقبلية نحو تعزيز صحة الفم والأسنان، ودورها في تحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠ في مجال الرعاية الصحية.

وأكد «علوي»، أننا نؤمن في شركة هاليون بحق كل إنسان في التمتع بصحة جيدة، وفي إتاحة الخدمات الصحية، والقدرة على عيش الحياة على أفضل وجه، مضيفًا أننا ندرك أن هذه الأمور غير ممكنة بالنسبة للكثيرين على مستوى العالم، بسبب غياب المعرفة والوعي الصحي، ونقص خدمات الرعاية الصحية.

وذكر أنه على سبيل المثال، في مصر، ٣ من كل ٥ أفراد يعانون من فرط حساسية الأسنان، وواحد من كل ٣ أفراد يعاني من نزيف اللثة أثناء غسيل الأسنان، وهؤلاء الملايين لا يمكنهم التمتع بالحياة بشكل كامل، مشيرًا إلى أنه لكل ما سبق، فإن الهدف من مبادرة "بنك الابتسامة من سنسوداين" هو زيادة الوعي المجتمعي بصحة الفم والأسنان، حتى يتمكن الناس من اتباع عادات الصحيحة لتنظيف الفم والأسنان.

تعاون «هاليون» مع الجمعية المصرية لطب الأسنان

وأشار إلى أنه من خلال هذه المبادرة، نتعاون مع الجمعية المصرية لطب الأسنان بهدف الكشف على أسنان مليون مريض سنويًا بالمجان، على أن تستمر هذه الخدمة لمدة ٣ سنوات، منوهًا أن شركته ستعمل على تطوير مهارات أطباء الأسنان الشباب على مستوى الجمهورية في مجال سبل الاعتناء بصحة الفم والأسنان.

وأكد المدير العام لشركة هاليون في شمال إفريقيا، أن مبادرة بنك الابتسامة هي برنامج شامل نهدف منها زيادة الوعي المجتمعي في مصر بصحة الفم والأسنان، وإتاحة كل السبل لصحة أسنان أفضل.

دعم التعليم الطبي لأطباء الأسنان الشباب

وأضاف «علوي»، أنه على مدار السنوات الماضية، حرصنا على بناء علاقات تعاون وشراكات مع أطباء الأسنان نظرًا لدورهم المحوري في نشر المعرفة والتوعية بصحة الفم والأسنان بالمجتمع المصري، حيث أتحنا لأطباء الأسنان الشباب أحدث الأبحاث العلمية، كما نظمنا جولات تعليمية في ثلاثين كلية طب أسنان في مختلف المحافظات، بما في ذلك القاهرة والإسكندرية والدلتا وصعيد مصر ومدن القناة.

١٤ ألف طبيب ضمن برامج التدريب والتعليم المستمر

وكشف أن هذه الجولات أتاحت لطلاب طب الأسنان اكتساب خبرة عملية والتعرف على أحدث ممارسات وتقنيات طب الأسنان، مشيرًا إلى أنه قد شارك ما يقرب من ١٤,٠٠٠ طبيب أسنان في برامج التعليم الطبي التي أتاحتها هاليون، بما في ذلك جلسات حول مواضيع مختلفة تتعلق بصحة الفم، مثل فرط حساسية اللثة وأمراض اللثة.

وذكر أن هذه الجلسات ساعدت أطباء الأسنان على مواكبة أحدث الأبحاث وأفضل الممارسات، مما عزز قدرتهم على تقديم رعاية عالية الجودة للمرضى.

شراكات دولية مع الاتحاد العالمي لطب الأسنان

وقال المدير العام لشركة هاليون في شمال إفريقيا، إن شركته تتعاون أيضًا مع الاتحاد العالمي لطب الأسنان (IDF) لاستضافة فعاليات تهدف إلى رفع مستوى الوعي بأهمية صحة الفم وتأثيرها على الصحة العامة، موضحًا أن هذه الحملات قد نجحت في زيادة الوعي العام والتفاعل مع ممارسات صحة الفم، كما أطلقنا مبادرة «بنك الابتسامة» بالتعاون مع شركائنا

في الجمعية المصرية لأطباء الأسنان وبدعم من الاتحاد العالمي لطب الأسنان، وذلك ضمن خطة واضحة لعلاج مليون مريض سنويًا، ورفع مستوى الوعي العام حول صحة الفم والأسنان، وتوفير التدريب لأطباء الأسنان الشباب.

«اهتم بصحتك».. شراكة لخدمة المجتمعات الريفية

وبما يتعلق بالشراكات المجتمعية، أضاف «علوي»، أن «هاليون» تعاونت عامي ٢٠٢٣ و٢٠٢٤ مع مؤسسة الدكتور إبراهيم بدران من خلال مبادرة «اهتم بصحتك» بهدف تعزيز الثقافة الصحية في المجتمعات الريفية، وتوفير رعاية صحية مجانية لأكثر من ١٠,٠٠٠ نسمة، مصحوبة بجلسات توعية حول مواضيع الرعاية الذاتية مثل صحة الفم، وإدارة الألم، والنظافة، وممارسة الرياضة، والتغذية، مشيرًا إلى أنه خلال هذا التعاون، سعينا إلى تزويد الأفراد بالمعرفة والأدوات اللازمة للرعاية الذاتية الفعالة، وتغيير طريقة تعامل الناس مع صحتهم.

وعن جهود شركة «هاليون» في دعم الفئات الأكثر احتياجًا، أوضح أن مبادرة «بنك الابتسامة» تُعد جزءًا من التزامنا الأوسع بإحداث تأثير اجتماعي إيجابي من خلال تعزيز الوعي بصحة الفم والأسنان، لافتًا إلى أن هدفنا الأساسي ليس تجاريًا، بل تعزيز ثقافة العناية الذاتية والوقاية والتضامن المجتمعي لزيادة الوعي صحة الفم.

ولفت إلى أنه من خلال هذا البروتوكول، نسعى إلى بناء شراكات قوية مع الجامعات والجمعية المصرية لطب الأسنان وأطباء الأسنان الشباب لإتاحة المعرفة وخدمات الكشف والعلاج المجاني إلى المجتمعات الأكثر احتياجًا، ومن هذا المنطلق، يعد «بنك الابتسامة» استثمارًا في رفاهية المجتمع، كما يتماشى مع رؤية مصر ٢٠٣٠ وقيمنا المتمثلة في المسؤولية والشراكة المجتمعية.

مصر توافق على أول تعاقدات للطاقة الخضراء بين جهات القطاع الخاص بقدرة ٤٠٠ ميجاوات

كتب / محمد الغباشي

وافقت مصر على أول عقود للطاقة الخضراء بين جهات القطاع الخاص بنظام (PTP) ، بقدرة إجمالية تبلغ ٤٠٠ ميجاوات، في خطوة تُعد محورية ضمن جهود إصلاح سوق الطاقة في البلاد.

وذكر البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (EBRD) أن هذه الخطوة تأتي في إطار تجربة لقواعد التعاقد بين القطاع الخاص والقطاع الخاص (PTP)، والتي تم تطويرها بدعم فني من البنك لصالح جهاز تنظيم مرفق الكهرباء وحماية المستهلك (EtpygERA)، وتمت الموافقة عليها العام الماضي.

وبموجب هذه القواعد، تمت الموافقة على أربعة مشروعات للطاقة المتجددة بإجمالي قدرة ٤٠٠ ميجاوات للتعاقد المباشر مع المستهلكين النهائيين للكهرباء، وهي: شركة كرم سولار: ستُنشئ محطة طاقة شمسية بقدرة ١٠٠ ميجاوات لتزويد شركة السويس للصلب بالكهرباء شركة: AMEAPower تبني محطة طاقة شمسية بنفس القدرة لتغذية كل من مجموعة BEFAR ومحطة حاويات قناة السويس ، شركة طاقة للطاقة الشمسية (TAQA VP): ستُركّب نظامًا هجينًا (شمسياً ورياحاً) بقدرة ١٠٠ ميجاوات لتشغيل مرافق حديد عز ، شركة إنارة (Enara): تطور محطة هجينة لتوريد ١٠١ ميجاوات إلى شركة منتجات السيليكون بالعلمين وشركة حلوان للأسمدة.

وتُحدّد قواعد PTP الشروط التي يُمكن بموجبها استخدام شبكة الكهرباء لبيع الطاقة مباشرة إلى المستهلكين، وهو ما يُمثّل تحولًا كبيرًا عن نموذج «المشتري الواحد» المعمول به حاليًا، وخطوة مهمة في اتجاه تحرير سوق الكهرباء في مصر، وفقًا لما نص عليه قانون الكهرباء الصادر عام ٢٠١٥.

ويُسهم هذا النظام في إدخال المنافسة إلى قطاع الكهرباء، وتوسيع خيارات المستهلكين، وتشجيع الاستثمارات الخاصة في مشروعات الطاقة المتجددة. كما يتيح الفرصة أمام الشركات المصرية، خاصة ذات الاستهلاك الكثيف للطاقة والتي تركز على التصدير، لتوقيع اتفاقيات مباشرة مع منتجي الطاقة النظيفة، في ظل تزايد الطلب العالمي على المنتجات منخفضة الكربون، مثل الهيدروجين الأخضر الموجه للأسواق الأوروبية.

علاوة على ذلك، ونظرًا لأن إنتاج الكهرباء بموجب هذه العقود سيتم تمويله بالكامل

من القطاع الخاص، فإن نظام PPP يُعد مسارًا فعالًا لزيادة إنتاج الكهرباء في مصر دون الحاجة إلى تدخل حكومي أو إبرام عقود حكومية.

وفي هذا السياق، قال مارك ديفيس، المدير الإقليمي للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية في منطقة جنوب وشرق البحر المتوسط:

"يمثل هذا الإنجاز دليلاً على أن الإطار التنظيمي السليم يمكنه تحفيز الاستثمار الخاص وتسريع التحول في قطاع الطاقة. من خلال تمكين الشركات من شراء الكهرباء الخضراء مباشرة من المنتجين، تفتح مصر آفاقًا جديدة أمام الصناعة وتعزز قدرتها التنافسية. نحن فخورون بدعمنا لجهاز EgyptERA في تصميم هذا البرنامج الريادي، وسنواصل التعاون معهم عن قرب مع بدء تنفيذ المشاريع."

من جانبه، قال الدكتور محمد موسى عمران، رئيس جهاز تنظيم مرفق الكهرباء وحماية المستهلك:

"يمثل هذا المشروع التجريبي خطوة مهمة نحو سوق كهرباء أكثر تنافسية في مصر. من خلال تمكين الاتفاقيات المباشرة بين المنتجين والمستهلكين، نتيح للقطاع الخاص فرصة أوسع للعب دور محوري في تلبية الطلب المتزايد على الطاقة النظيفة، وهو ما يُعد أمرًا ضروريًا لتسريع وتيرة التحول نحو الطاقة المتجددة وتحقيق أهدافنا الاستراتيجية طويلة المدى."

ويُموّل الدعم الفني المقدم من البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية بسخاء من أمانة الدولة للشؤون الاقتصادية السويسرية (SECO)، التي تُعد شريكًا رئيسيًا للبنك في العديد

من برامجه التي تهدف إلى إزالة الكربون من قطاعات الطاقة في البلدان التي يعمل بها.

ويأتي هذا المشروع ضمن برنامج الطاقة المتجددة التابع للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، والذي يدعم حاليًا ١٦ دولة في تطوير آليات سوقية تهدف إلى جذب الاستثمارات الخاصة في قطاع الطاقة المتجددة.

مصر بعد ٣٠ يونيو: طاقة نظيفة من أجل مستقبل مستدام

كتبت/ جانا عزام

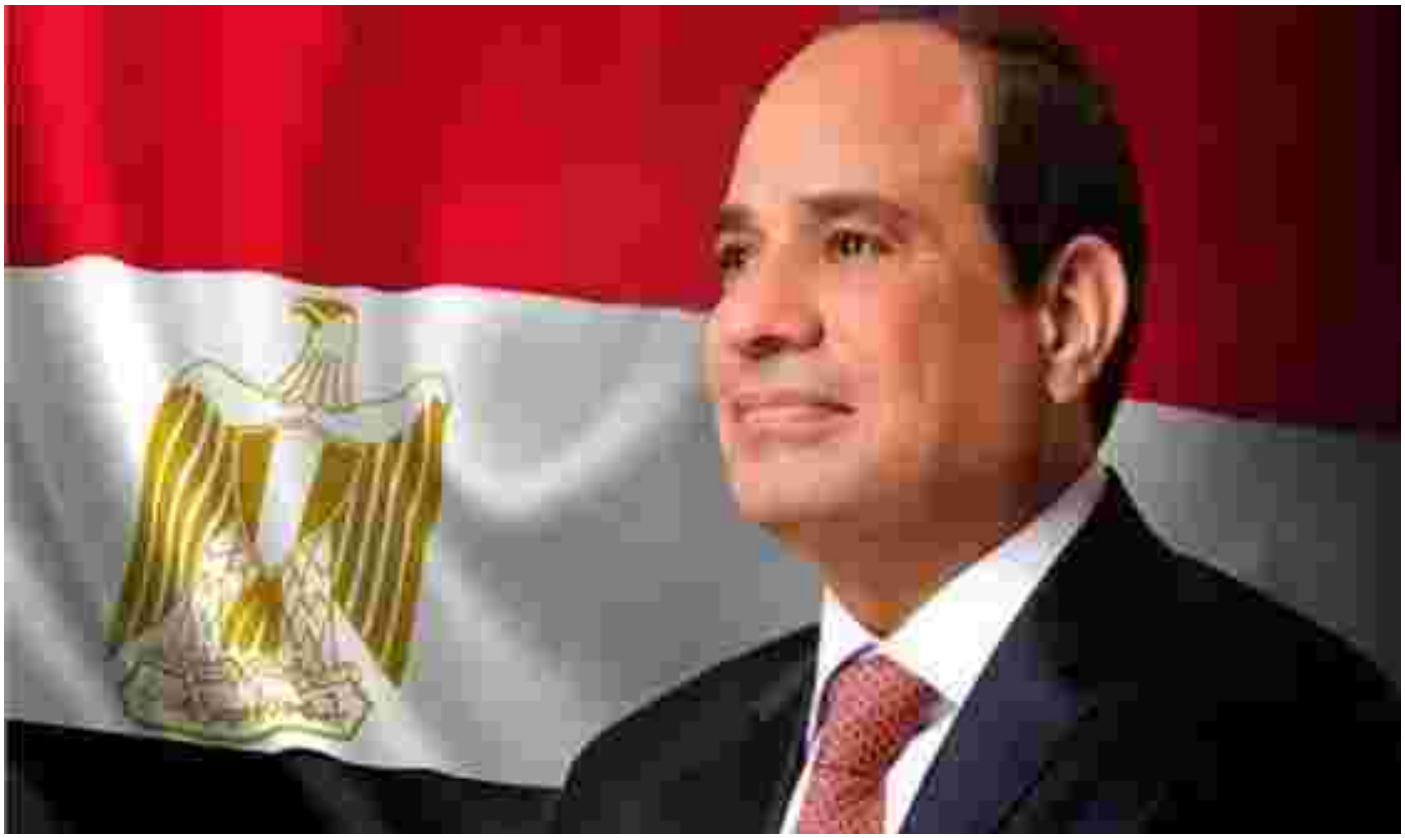

منذ ٣٠ يونيو ٢٠١٣، انطلقت مصر في مسار تنموي جديد أعاد بناء البنية التحتية للدولة من الأساس، وكان قطاع الطاقة في قلب هذا التحول، لم تقتصر الدولة على معالجة أزمة انقطاع الكهرباء التي كانت تؤرق المواطنين، بل تبنت استراتيجية طموحة للتحول إلى الطاقة النظيفة والمتجددة، أنسجامًا مع التوجه العالمي نحو الحد من الانبعاثات الكربونية، ومواجهة آثار تغير المناخ.

تحولت مصر إلى واحدة من الدول الرائدة إقليميًا في الاستثمار في الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، مع بناء شراكات دولية قوية، واستضافة فعاليات عالمية، ما رسّخ مكانتها كقوة صاعدة في مجال الاستدامة.

استراتيجية وطنية للطاقة المتجددة..رؤية ٢٠٣٥

وضعت الدولة استراتيجية وطنية للطاقة حتى عام ٢٠٣٥، تستهدف رفع نسبة مساهمة الطاقة المتجددة إلى ٤٢٪ من مزيج الطاقة الكلي و وتشمل هذه الاستراتيجية دعم إنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية، وطاقة الرياح، والطاقة الكهرومائية، مع التوسع في استغلال الموارد المحلية وتحفيز الاستثمار الخاص.

أُنشئت هيئة الطاقة الجديدة والمتجددة (NREA) كمظلة لتنظيم وتشجيع الاستثمارات، وأُصدرت تشريعات لتحفيز القطاع الخاص، منها تعريفة التغذية (Feed-in Tariff) التي جذبت عشرات الشركات العالمية للعمل في السوق المصري.

مجمع بنبان للطاقة الشمسية

يُعد مجمع بنبان للطاقة الشمسية، بمحافظة أسوان، أحد أكبر مشروعات الطاقة الشمسية في العالم، بمساحة ٣٧ كم، وقدرته الإجمالية تصل إلى ١٦٥٠ ميجاوات، ويكفي لتغذية حوالي مليون منزل.

شاركت فيه ٣٢ شركة دولية ومحلية، وبلغت استثماراته حوالي ٢ مليار دولار ،المشروع وفر أكثر من ١٠ آلاف فرصة عمل خلال مرحلة الإنشاء، ويُعد

نموذجًا ناجحًا للشراكة بين الدولة والقطاع الخاص، ويمثل طفرة نوعية في استغلال الطاقة الشمسية بمصر.

طاقة الرياح.. كنز متجدد من البحر الأحمر إلى جبل الزيت

تمتلك مصر إمكانيات ضخمة لإنتاج الكهرباء من الرياح، خاصة في منطقة جبل الزيت بمحافظة البحر الأحمر، حيث توجد أحد أكبر محطات الرياح في الشرق الأوسط، بقدرة تفوق ٥٨٠ ميجاوات، وتستخدم أحدث نظم رصد الطيور للحفاظ على التنوع البيولوجي.

كما تضم منطقة الزعفرانة مشاريع أخرى للطاقة النظيفة، وتعمل الدولة على التوسع فيها لتصل قدرة طاقة الرياح إلى ١٢ ألف ميجاوات بحلول ٢٠٣٥.

تمويل أخضر وشراكات دولية

اعتمدت مصر على جذب التمويل الأخضر عبر اتفاقيات مع مؤسسات كبرى، مثل البنك الدولي، والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، وصندوق أبوظبي للتنمية،كما وقعت الدولة اتفاقيات مع شركات عالمية مثل سيمنس، وفيرست سولار، وإنجي الفرنسية، لبناء محطات طاقة متجددة وفق أعلى المعايير.

اللافت أن مصر نجحت في الدمج بين الاستدامة الاقتصادية والبيئية، فأصبحت مشروعات الطاقة المتجددة أداة لجذب الاستثمارات، وتوفير فرص عمل، وتحقيق الاكتفاء الذاتي من الكهرباء، مع تصدير الفائض إلى دول الجوار.

في شرم الشيخ.. إعلان التحول الأخضر المصري COP٢٧

و في نوفمبر ٢٠٢٢، استضافت مصر قمة المناخ العالمية COP٢٧ في مدينة شرم الشيخ، وكانت مناسبة لإبراز التزامها العملي بمواجهة تغير المناخ.

حيث أطلقت الدولة المصرية خلال القمة «الاستراتيجية الوطنية للتغيرات المناخية ٢٠٥٠»، وأعلنت عن عدة مشروعات للطاقة المتجددة، من أبرزها توقيع اتفاقيات لإنتاج الهيدروجين الأخضر مع شركات من ألمانيا والإمارات والسعودية.

فكان المؤتمر شهادة دولية على أن مصر لم تكتفِ بالشعارات، بل انتقلت إلى التنفيذ الفعلي في ملف التحول الأخضر.

الهيدروجين الأخضر..وقود المستقبل ينطلق من قناة السويس

يُعد الهيدروجين الأخضر مستقبل الطاقة عالميًا، ومصر بدأت في ترسيخ مكانتها كمركز إقليمي لإنتاجه، عبر المنطقة الاقتصادية لقناة السويس و بحلول ٢٠٣٠، تستهدف مصر أن تصبح مركزًا لتصدير الهيدروجين إلى أوروبا وأفريقيا، وقد تم توقيع ٩ مذكرات تفاهم مع شركات عالمية لإقامة مشروعات

للهيدروجين والأمونيا الخضراء، بإجمالي استثمارات متوقعة تتجاوز ٢٠ مليار دولار.

طاقة نظيفة لحياة كريمة

لم يكن التحول نحو الطاقة المتجددة بعيدًا عن الناس ،فقد تم ربط مشروعات الطاقة بتحسين حياة المواطنين، عبر توفير الكهرباء للمناطق الأكثر احتياجًا، وتخفيض الاعتماد على الوقود الأحفوري، مما قلل الانبعاثات وحسّن جودة الهواء.

كما استفادت مبادرة «حياة كريمة» من مشروعات الطاقة في إنارة القرى وتوفير الإنارة بالطاقة الشمسية في المناطق النائية، بالإضافة إلى دعم المرأة والشباب في فرص عمل بالمشروعات الخضراء.

أهم مشروعات الطاقة المتجددة في عهد الرئيس السيسي

شهدت مصر في عهد الرئيس عبد الفتاح السيسي انطلاقة غير مسبوقة في مجال الطاقة المتجددة، حيث تحولت من دولة تعاني عجزًا في الطاقة إلى مركز إقليمي لإنتاج وتبادل الكهرباء النظيفة ،وقد ترجمت هذه النقلة النوعية إلى عدد من المشروعات العملاقة التي وضعت مصر على خريطة الدول الرائدة في الطاقة المستدامة.

في مقدمة هذه المشروعات، يأتي مجمع بنبان للطاقة الشمسية في أسوان، والذي يُعد من أكبر المشروعات الشمسية على مستوى العالم بقدرة تصل إلى ١٦٥٠ ميجاوات، وبتكلفة استثمارية تجاوزت ملياري دولار بالتعاون مع ٣٢شركة محلية وعالمية،كما تم إنشاء محطة كوم أمبو الشمسية بقدرة ٢٠٠ ميجاوات لتعزيز إنتاج الطاقة النظيفة في الجنوب.

أما في مجال طاقة الرياح، فقد تم تنفيذ محطة جبل الزيت العملاقة على ساحل البحر الأحمر، والتي تبلغ قدرتها أكثر من ٥٨٠ ميجاوات، وتُعد من الأضخم في الشرق الأوسط، حيث تستخدم تقنيات حديثة للحفاظ على البيئة، أبرزها أنظمة تتبع الطيور.

كما شملت الإنجازات محطة رأس غارب بطاقة ٢٦٢,٥ ميجاوات بالشراكة مع شركات عالمية، ومحطة الزعفرانة التي تعد من أقدم مشروعات الرياح في مصر وأحد أعمدتها الاستراتيجية.

وامتد طموح مصر إلى الاستثمار في الطاقة المستقبلية، من خلال توقيع عدد من الاتفاقيات لإقامة مشروعات الهيدروجين الأخضر في المنطقة الاقتصادية لقناة السويس، بالتعاون مع كيانات دولية مثل «سيمنس إنرجي" و"مصدر" الإماراتية، باستثمارات مبدئية تتجاوز ٢٠ مليار دولار، ما يؤهل مصر لتكون مركزًا إقليميًا لتصدير وقود المستقبل إلى أوروبا وأفريقيا.

ولم تهمل الدولة تطوير الطاقة الكهرومائية، حيث تم رفع كفاءة محطات السد العالي إلى جانب إطلاق مشروعات لتحويل النفايات إلى طاقة، ضمن توجه شامل للاستفادة من الموارد وتقليل الانبعاثات ،كما تم دعم مبادرة «حياة كريمة» بأنظمة إنارة تعتمد على الطاقة الشمسية في القرى والمناطق

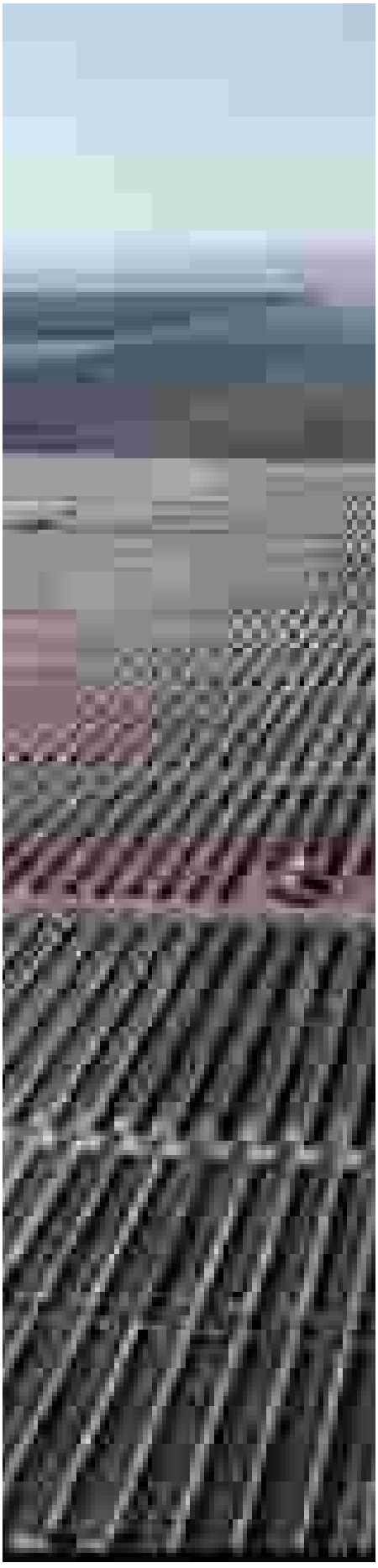

النائية، لربط الاستدامة بتحسين حياة المواطن بشكل مباشر.

هذه المشروعات مجتمعة تؤكد أن مصر، في ظل قيادة سياسية تؤمن بالتنمية المستدامة، لا تسابق الزمن فقط لتأمين احتياجاتها، بل تمهد الطريق لتكون مركزًا إقليميًا للطاقة النظيفة، ومثالًا يُحتذى به في التحول إلى الاقتصاد الأخضر.

(طاقة متجددة تتغلغل في تفاصيل الحياة اليومية

لم تقتصر إنجازات مصر في مجال الطاقة المتجددة خلال عهد الرئيس عبد الفتاح السيسي على المشروعات العملاقة فقط، بل امتدت لتشمل شبكة واسعة من المشروعات الداعمة والمبادرات التطبيقية التي تمس حياة المواطنين بشكل مباشر، في المدن والقرى، وفي المؤسسات التعليمية والمباني الحكومية، ضمن توجه شامل لدمج الطاقة النظيفة في تفاصيل الحياة اليومية.

ففي إطار خطة الدولة للتحول نحو الاقتصاد الأخضر، تم تركيب أنظمة للطاقة الشمسية أعلى أسطح أكثر من ١٦٠٠ مبنى حكومي في مختلف المحافظات، من بينها دواوين المحافظات والمدارس والمستشفيات، لتقليل استهلاك الكهرباء من الشبكة الوطنية، وتحقيق وفر مالي طويل الأمد، إلى جانب دعم بيئي ملموس.

وفي المناطق الجديدة، أنشأت هيئة المجتمعات العمرانية محطة طاقة شمسية بمدينة الشيخ زايد بقدرة ٥ ميجاوات لتغذية المدينة بالطاقة النظيفة، إلى جانب مشروعات مشابهة في مدن ٦ أكتوبر والعاشر من رمضان.

وفي قطاع التعليم والصحة، نفذت وزارتي البيئة والكهرباء بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) مشروعات لتركيب أنظمة طاقة شمسية في عدد من المدارس والمستشفيات في محافظات مثل الفيوم والمنيا والدقهلية، وذلك في خطوة تهدف إلى تعزيز مفهوم الاستدامة في المؤسسات الخدمية.

أما على صعيد طاقة الرياح، فتواصل الدولة التوسع من خلال مشروعات قيد التنفيذ في مناطق جديدة، منها مشروع محطة رياح في غرب سوهاج بقدرة ٥٠٠ ميجاوات بالتعاون مع شركة «فيستاس" الدنماركية، وكذلك مشروع محطة رياح ضخمة لتحالف إماراتي بقدرة مماثلة في منطقة خليج السويس، وهو ما يعكس الثقة الدولية في مناخ الاستثمار المصري في الطاقة النظيفة.

وامتدادًا لرؤية الدولة المستقبلية، وقّعت الحكومة اتفاقيات تنفيذ فعلية مع عدد من كبرى الشركات العالمية في عامي ٢٠٢٤ و٢٠٢٥، لإنشاء مصانع لإنتاج الهيدروجين الأخضر والأمونيا الخضراء في مناطق شرق بورسعيد والعين السخنة، بقدرات تبدأ من ١٠ ميجاوات في المرحلة الأولى وقد تصل إلى أكثر من جيجاوات في مراحل لاحقة، ما يعزز تموضع مصر كمركز إقليمي لتصدير وقود المستقبل.

كما لم تغفل الدولة قطاع النقل، فبدأت مبادرة لتحويل المركبات الحكومية إلى العمل بالكهرباء، مع إنشاء محطات شحن كهربائية في القاهرة الجديدة والعاصمة الإدارية، بالتعاون مع شركات مصرية وأجنبية متخصصة.

كل هذه المشروعات والمبادرات، سواء كانت كبيرة أو صغيرة، تعكس إيمان الدولة بأن التحول إلى الطاقة المتجددة لا يجب أن يكون فقط في شكل مشروعات قومية كبرى، بل في شكل منظومة متكاملة تتغلغل في البنية التحتية، وتُحدث فرقًا في حياة المواطن اليومية، وتضع مصر على الطريق الصحيح نحو مستقبل أكثر نظافة وكفاءة واستدامة.

و ما بين بنبان وجبل الزيت، ومن شرم الشيخ إلى قناة السويس، تكتب مصر فصلًا جديدًا في قصة التحول نحو الاستدامة ،حيث انها أثبتت السنوات الماضية أن الإرادة السياسية إذا ما اقترنت برؤية واضحة وشراكات ذكية، قادرة على تحويل التحديات إلى فرص، ومع استمرار العمل على أهداف ٢٠٣٥ و٢٠٥٠، تمضي مصر بثقة نحو مستقبل أخضر يتناغم مع طموحات التنمية المستدامة.

مسؤولة أممية : أبحاث حديثة تؤكد أن منطقة البحر المتوسط ثاني أسرع منطقة في العالم من حيث ارتفاع درجات الحرارة

كتب/ محمد الغباشي

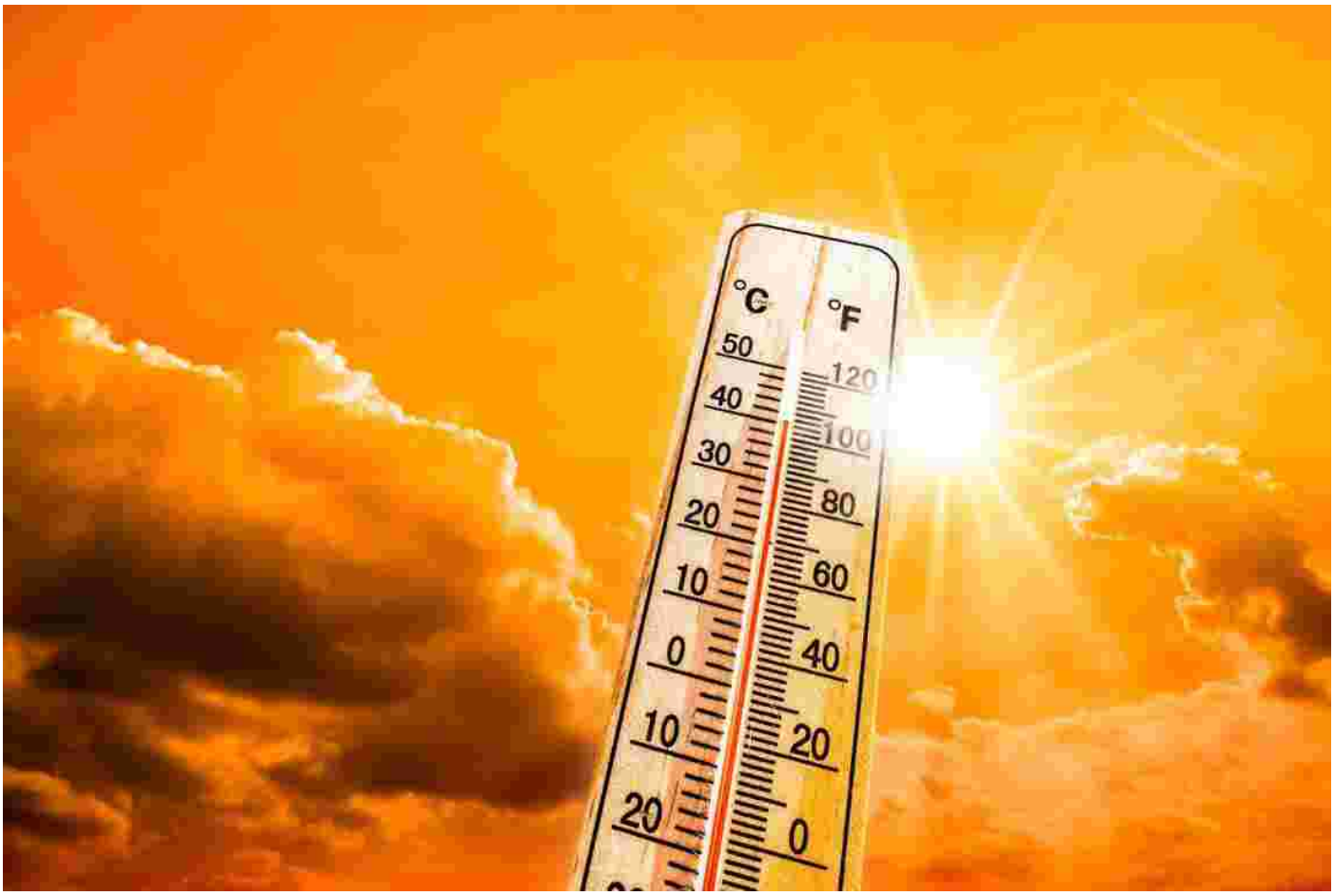

أظهرت أبحاث حديثة أن البحر المتوسط يُعد ثاني أسرع منطقة في العالم من حيث ارتفاع درجات الحرارة كما أنه البحر الأكثر تلوثًا بالبلاستيك والأكثر استغلالًا مفرطًا في الصيد.

وأشارت إنغر أندرسن، المديرة التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)، إلى أن هذه الضغوط تتفاقم بفعل النمو السكاني، وتوسع المدن والبلدات الساحلية، وتزايد البنية التحتية السياحية وغيرها.

وحذّرت أندرسن من أن الأزمة البيئية في البحر المتوسط تتفاقم، رغم الجهود المبذولة.

وفي إطار الاحتفال بالذكرى الخمسين لخطة عمل البحر المتوسط (MAP) والذكرى الثلاثين لاتفاقية برشلونة التي أعقبت قمة ريو، أكدت أن خطة UNEP/MAP واتفاقية برشلونة لعبتا دورًا محوريًا في حماية هذا الإقليم الجميل والغني بالتنوع البيولوجي، والذي يضم نحو ٧١,٠٠٠ نوع من الحيوانات والنباتات.

وأضافت أن خطة عمل UNEP/MAP واتفاقية برشلونة كانت من أوائل المبادرات في برنامج البحار الإقليمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والذي يعزز التعاون والتنسيق والعمل المشترك من أجل إدارة مستدامة وحماية فعالة للبيئات البحرية والساحلية.

وكانت خطة MAP/UNEP أول اتفاقية من أصل ١٨ خطة مماثلة، منها ١٤ تم إنشاؤها بإشراف برنامج الأمم المتحدة

للبيئة، ما يُعد مثالًا رائعًا على كيف يمكن لآليات الحوكمة الإقليمية أن تدفع باتجاه اتخاذ إجراءات حقيقية لحماية البيئة، وتفعيل الأجندة العالمية على المستويين الإقليمي والوطني.

وأشارت إلى أن التاريخ الطويل لـ MAP/UNEP واتفاقية برشلونة أتاح استمرار التعاون القوي بين الأطراف الـ٢٢ الموقعة، حتى في أوقات التوترات الجيوسياسية، لمواجهة قضايا مثل التخلص من النفايات والمخلفات الخطرة، وإنشاء مناطق محمية، وإدارة المناطق الساحلية بشكل متكامل.

ومن أبرز النجاحات التي تحققت إنشاء ٣٩ منطقة محمية ذات أهمية متوسطية خاصة ، إعداد ١٠ استراتيجيات وخطط وطنية لإدارة المناطق الساحلية المتكاملة؛ تنفيذ العديد من خطط العمل الخاصة بالأنواع، بما في ذلك خطة لحماية فقمة البحر المتوسط المهددة بالانقراض؛ وضع خطة إقليمية لإدارة النفايات البحرية، وهي الأولى من نوعها كإطار قانوني

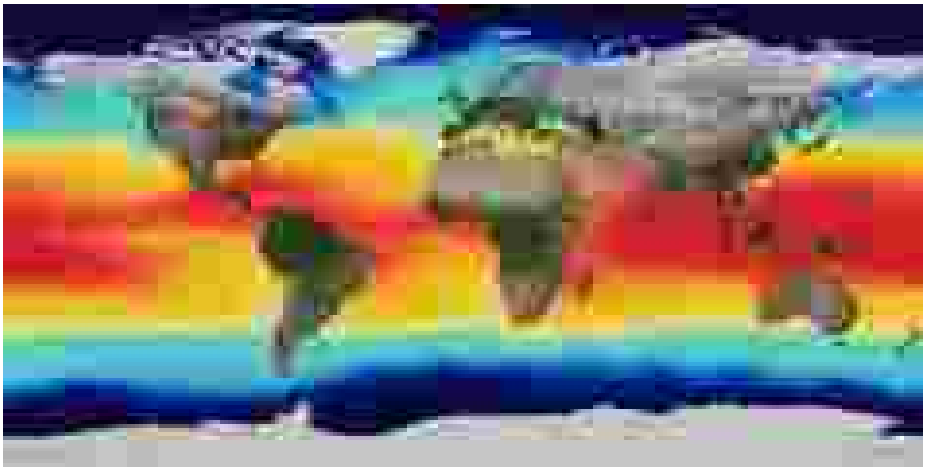

ملزم؛ والعديد من المبادرات الأخرى.

وقالت أندرسن:«أتوجه بالشكر العميق إلى MAP/UPEN والأطراف المتعاقدة على هذا العمل الرائع. لقد كنتم ولا تزالون نموذجًا مشرقًا للعمل المنسق والعابر للحدود لمواجهة الأزمات الكوكبية الثلاث: أزمة تغير المناخ، وأزمة فقدان الطبيعة والتنوع البيولوجي، وأزمة التلوث والنفايات.»

وشددت على أن هذه اللحظة لا تتطلب فقط الاحتفال بما تم إنجازه، بل تتطلب أيضًا التخطيط الاستباقي، والتعاون، والاستعداد للتحديات البيئية المستقبلية.

وأكدت ضرورة أن تكون الحلول القائمة على الطبيعة في صميم الاستراتيجيات المستقبلية. وأوضحت أن بعض دول المتوسط لا تمتلك نفس الموارد المالية أو التكنولوجية، لذلك فالتضامن الإقليمي أمر بالغ الأهمية.

كما دعت إلى المصادقة الكاملة والتطبيق الفعّال لجميع أدوات اتفاقية برشلونة من قبل الدول الأطراف؛ اتخاذ خطوات جريئة نحو إزالة الكربون والتكيّف المناخي، للمساعدة في تحقيق أهداف اتفاق باريس؛ المساهمة الفعّالة في تنفيذ الاتفاق القانوني المرتقب لإنهاء التلوث البلاستيكي، بمجرد اعتماده.

واختتمت بالقول: «لقد أظهرتم بالفعل التضامن والمرونة وقوة منطقة البحر المتوسط على مدار الخمسين عامًا الماضية. وبينما نحتفل بهذه الذكرى، دعونا نضمن أن تُلهم النجاحات السابقة نجاحات مستقبلية، ونحن نمضي نحو منطقة متوسطية مزدهرة ومتماسكة وقادرة على الصمود.»

شراكات ذكية واستراتيجيات خضراء.. جهود البنوك والشركات الرائدة في مصر لتعزيز الاستدامة

كتب/ خالد الديب

تعد جهود الاستدامة محورًا رئيسيًا في استراتيجيات العديد من البنوك والشركات الرائدة، حيث تمثل أحد الركائز الأساسية لرؤية مصر ٢٠٣٠ التي تسعى إلى تحقيق نمو اقتصادي مستدام متوازن مع الحفاظ على الموارد البيئية وتحسين جودة الحياة.

وفي إطار هذا التوجه الوطني، تجسد العديد من المؤسسات والشركات الرائدة التزامها الفعلي بمبادئ الاستدامة من خلال تنفيذ مشاريع ومبادرات تسهم في تقليل الأثر البيئي، وتعزيز الشمول الاجتماعي، وتطوير الحوكمة الرشيدة.

ونستعرض في التقرير التالي، أبرز الجهود والمبادرات التي أعلنت عنها مجموعة من البنوك والشركات الرائدة في مصر خلال الفترة الأخيرة، والتي تعكس التزامها بتحقيق تنمية مستدامة ومسؤولية مجتمعية بيئية متكاملة، بما يتوافق مع أهداف رؤية مصر ٢٠٣٠ ويدعم التحول نحو اقتصاد أخضر ومستقبل أفضل.

بنك الإمارات دبي الوطني–مصر يعزز استدامته بخطوات فعّالة نحو التنمية الشاملة

أكد بنك الإمارات دبي الوطني– مصر، التزامه بالاستدامة ضمن استراتيجيته للتنمية والنمو المستدام، موضحًا أنه خلال عام ٢٠٢٤، نجح في تحقيق تطور جوهري في عملياته بما يعزز الأداء المالي ويضمن تأثيرًا إيجابيًا على البيئة والمجتمع.

تقليل الأثر البيئي وتطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة

أضاف البنك في تقريره السنوي الثاني للاستدامة، الذي صدر مؤخرًا، أنه التزم بتلبية التطلعات الخاصة بتحقيق الاستدامة، وذلك وفقًا لأحدث المعايير العالمية، موضحًا أنه ركز على تقليل الأثر البيئي، وتعزيز الشمول الاجتماعي، وتطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة.

وأشار إلى أن جهود الاستدامة في البنك، تضمنت إطلاق مبادرات مختلفة للتوفير في الطاقة، وإعادة التدوير، بالإضافة إلى التحول نحو الخدمات المصرفية الرقمية للتقليل من استخدام الورق وتخفيض البصمة الكربونية.

ولفت البنك في تقريره، أنه نجح البنك في إعادة تدوير ٧ ٢ ألف كجم من النفايات، بما في ذلك ١٧ ألف كجم ورق (أي ما يعادل إنقاذ ٢٩٥ شجرة)، بالإضافة إلى ٥ آلاف كجم من البلاستيك والنفايات العضوية.

الالتزام بالدمج المجتمعي

وأبدى البنك التزامًا واضحًا بالدمج المجتمعي عبر تطبيق مبادئ تمكين المرأة وتوفير التسهيلات اللازمة للعملاء ذوي الهمم في فروعه، لافتًا إلى أنه هذه التوجهات تعتبر جزءًا أساسيًا ضمن رؤيته لبناء مستقبل أكثر شمولًا واستدامة، بما يتضمن خلق قيمة طويلة الأجل ضمن أعماله ودعم التحول نحو الاقتصاد الأخضر في مصر.

«ميد بنك» يعزز جهود الاستدامة والتحول الأخضر

من جانبه، جدد MIDBANK التزامه بدعم التحول الأخضر في مصر ضمن منظومته الاستراتيجية للتنمية المستدامة.

ففي تقريره الخاص بجهود الاستدامة خلال العام الماضي، أوضح البنك أنه نجح في ترجمة التزامه إلى نتائج ملموسة عبر تعزيز التمويل المستدام وتكريس مبدأ الشفافية ضمن تقارير الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية (ESG) بما يتماشى مع توجيهات البنك المركزي المصري، بالإضافة إلى ذلك، أصدر MIDBANK أول تقرير استدامة متوافق مع معايير المبادرة العالمية للتقارير (GRI).

وفي خطوة نوعية نحو تحقيق هذا الهدف، أقرّ مجلس الإدارة في عام ٢٠٢٥ سياسة رسمية للاستدامة والتمويل المستدام لتكون إطارًا استراتيجيًا يضمن دمج تلك المعايير في جميع عملياته وقراراته.

نمو محفظة التمويل المستدام في MIDBANK

ونمت محفظة التمويل المستدام في MIDBANK بنسبة ٤٠٪، حيث تم توجيه تلك التمويلات إلى قطاعات مختلفة مثل الطاقة المتجددة، وإدارة النفايات، وكفاءة الطاقة في الصناعة، بالإضافة إلى مشروعات ضمن المبادرة الرئاسية "حياة كريمة".

وأضاف في تقريره، أنه تعزيزًا للتنمية المستدامة داخليا، تعاون البنك مع المعهد المصرفي المصري، والهيئة العامة للرقابة المالية، واتحاد بنوك مصر لتقديم برامج تدريبية متخصصة في ESG، بالإضافة إلى إطلاق نشرات دورية للتوعية داخليا بأهمية الاستدامة.

وتضمنت المبادرات التي تبنَّاها البنك في عام ٢٠٢٤ تركيب أنظمة مبتكَرَة لتوفير الطاقة، واستخدام مواد صديقة للبيئة في أبنيته، وتطبيق برامج للتدوير، بالإضافة إلى تسريع التحوّل الرقمي لتقليل استخدام الورق في العمل اليومِي.

شنايدر إلكتريك تحقق قفزة في الاستدامة بالربع الأول من ٢٠٢٥

وعلى مستوى الشركات، فقد حققت شنايدر إلكتريك تقدمًا ملحوظًا في مجال الاستدامة خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٥.

وأعلنت الشركة، أنها نجحت في مساعدة عملائها على توفير وتجنب ما يقرب من ٧٠٠مليون طن من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بفضل حلولها المبتكره

بالإضافة إلى ذلك، أطلقت الشركة الدفعة الثانية من اتفاقيات شراء الطاقة ضمن برنامج Energize، بما يتيح لأربع شركات رعاية صحية عالمية شراء ٢٤ جيجاوات/ساعة من الكهرباء المتجددة سنويًا على مدار السنوات العشر المقبلة.

تقليل الانبعاثات الكربونية

كما تسارعت جهود شنايدر إلكتريك في تقليل الانبعاثات الكربونية ضمن سلاسل التوريد، محققة انخفاضًا بنسبة ٤٢٪ لدى أكبر١,٠٠٠ مورد ضمن شبكة شركائها.

وأشارت الشركة، إلى أنها تواصل التزامها بتوفير الطاقة النظيفة لملايين الأفراد في المجتمعات الأقل حظًا ضمن سياق عملها على تحقيق الاستدامة والنمو الاقتصادي.

ومؤخرًا، حصلت شركة مصر إيطاليا العقارية على جائزة شنايدر إلكتريك للاستدامة

مصر إيطاليا العقارية تحصد جائزة شنايدر إلكتريك للاستدامة

بمنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا لعام ٢٠٢٤، نظرًا لالتزامها بتطبيق ممارسات صديقة للبيئة في مشاريعها المختلفة، مما يعكس التزام الشركة بتحقيق أهداف بيئية طموحة من خلال تنفيذ إجراءات عملية وفعّالة في مجالي الاستدامة والذكاء الاصطناعي، مع تحقيق نتائج ملموسة في خفض استهلاك الطاقة وتقليل الانبعاثات الكربونية.

وفي هذا السياق، قال أحمد سعودي، الرئيس التنفيذي المشارك لشركة مصر إيطاليا العقارية، إن الجائزة تعتبر انعكاسًا حقيقيًا لجهود الشركة في تطوير مشاريع ذكية ومستدامة تمثل مصر على المستوى الإقليمي.

وأوضح أنه بالنسبة للشركة فلم يعد دمج التحول الرقمي، والتكنولوجيا المتقدمة، والطاقة المتجددة خيارًا، بل أصبح ضرورة قصوى، خاصة في ظل التحديات الحالية من ارتفاع التكاليف، والاعتماد المتزايد على التكنولوجيا، والوعي البيئي، والتغيرات المناخية.

باراجون تتعاون مع شنايدر إلكتريك لتطوير مبانٍ ذكية ومستدامة

في نفس السياق، أعلنت شركة باراجون للتطوير العقاري عن شراكة استراتيجية جديدة مع شركة شنايدر إلكتريك لدمج حلولها الذكية في مشروع PARAGON .٣ IN WORK بالعاصمة الإدارية الجديدة، بهدف تطوير مساحات عمل مرنة ومتجددة تعتمد على أحدث تقنيات الاستدامة والطاقة الذكية.

وتوفر شنايدر إلكتريك من خلال هذه الشراكة حلول eruxurtSocE التي تشمل أنظمة تحكم ذكية للإضاءة والتكييف وقاعات الاجتماعات، مما يعزز كفاءة استهلاك الطاقة، ويخفض التكاليف التشغيلية، ويحسن تجربة المستخدم. كما تدعم هذه الأنظمة الأداء البيئي للمباني عبر تحليلات تنبؤية تساعد على الاستخدام الأمثل للمساحات وتقليل الأثر الكربوني.

دعم الرفاهية المجتمعية والاستدامة البيئية

وفي هذا السياق، قال المهندس بدير رزق، الرئيس التنفيذي لباراجون، إن الشراكة تعكس فلسفة الشركة في «التطوير التجديدي»، مؤكداً أن التعاون مع شنايدر يتيح تقديم مساحات تدعم الرفاهية المجتمعية والاستدامة البيئية من خلال دمج التكنولوجيا الذكية في التصميم المعماري.

من جانبه، أوضح المهندس محمد بدير، رئيس مجلس إدارة باراجون، أن الاتفاقية تعكس رؤية الشركة لبناء أنظمة عمرانية متكاملة تجمع بين

العمل والمعيشة والثقافة، كما أكد التزام باراجون بدعم رؤية مصر ٢٠٣٠ من خلال تطوير مبانٍ ذكية ومستدامة.

من جهته، أشار سيباستيان ريبز، الرئيس التنفيذي لشنايدر إلكتريك في شمال شرق أفريقيا والمشرق العربي، إلى أن التعاون مع باراجون يتماشى مع هدف الشركة للوصول إلى «صفر انبعاثات كربونية»، وأن مشروع IN WORK يمثل نموذجًا عمليًا للمباني المستقبلية ذات الكفاءة العالية والانبعاثات المنخفضة.

مصر الجديدة للإسكان تبدأ مرحلة توسع مستدام وتطوير حضري متكامل

قال الدكتور سامح السيد، العضو المنتدب التنفيذي لشركة مصر الجديدة للإسكان والتعمير، إن الشركة تدخل اليوم مرحلة جديدة من التوسع والتحديث تستند إلى مبادئ الاستدامة، والشراكات الذكية، والتخطيط الحضري المتكامل.

وأوضح السيد خلال احتفالية شركة مصر الجديدة للإسكان والتعمير بمرور ١٢٠ عاما على تأسيسها، أن الشركة تنفذ خطة تطوير ذاتي على مساحة ٦٠٠ فدان تشمل مشروعات سكنية وإدارية وتجارية في مدينة «نيو هليوبوليس»، على أن يتم إطلاق أولى مراحلها خلال صيف ٢٠٢٥.

كما أشار إلى توقيع عدد من الاتفاقيات مع كبار المطورين العقاريين لتسريع وتيرة التطوير العقاري في «نيو هليوبوليس» التي تبلغ مساحتها ٥٤٠٠ فدان، وتمثل الامتداد الطبيعي لحي مصر الجديدة.

وأضاف أنه في إطار توسعات الشركة، تم وضع خطة لتطوير ٧٦٦ فدانا في مدينة حدائق العاصمة، التي تمثل أحد أهم محاور التوسع العمراني شرق القاهرة، وأكد أن المشروع يهدف إلى إقامة مجتمع عمراني متكامل يجمع بين السكن والخدمات والمرافق العامة، وفقًا لأعلى معايير الاستدامة والتخطيط الحديث.

تشكل الجهود والمبادرات التي تبنّتها البنوك والشركات الكبرى في مصر دليلاً حياً على التزامها الراسخ بتحقيق أهداف التنمية المستدامة ورؤية مصر ٢٠٣٠، فمن خلال تبني الابتكار وتعزيز الشراكات الاستراتيجية، تترجم هذه الجهود الطموحات الوطنية إلى واقع ملموس يوازن بين النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة والعدالة الاجتماعية، ويُعد هذا التوجه خطوة أساسية نحو بناء مستقبل أكثر إشراقًا، حيث يتكامل التطور التكنولوجي مع المسؤولية المجتمعية، لتوفير بيئة مستدامة تعود بالنفع على كافة فئات المجتمع والأجيال القادمة.

الوكالة الدولية للطاقة: الاستثمار فالتقنيات النظيفة يتجه نحو رقم قياسي يبلغ ٢,٢ تريليون دولار في ٢٠٢٥

كتب/ محمد الغباشي

يبدو أن الاستثمار في التقنيات النظيفة – بما في ذلك مصادر الطاقة المتجددة، الطاقة النووية، شبكات الكهرباء، التخزين، الوقود منخفض الانبعاثات، الكفاءة، والكهرباء – في طريقه لتحقيق رقم قياسي جديد بقيمة ٢,٢ تريليون دولار هذا العام، مما يعكس ليس فقط الجهود المبذولة لخفض الانبعاثات، بل وأيضًا التأثير المتزايد للسياسات الصناعية، ومخاوف أمن الطاقة، وتنافسية تكلفة الحلول المعتمدة على الكهرباء، وذلك بحسب النسخة ٢٠٢٥ من تقرير الاستثمار في الطاقة العالمي الصادر عن الوكالة الدولية للطاقة (IEA).

وأشار التقرير إلى أن الاستثمار في النفط والغاز الطبيعي والفحم من المتوقع أن يصل إلى ١,١ تريليون دولار.

قال المدير التنفيذي للوكالة الدولية للطاقة، فاتيح بيرول: «في ظل حالة الغموض الجيوسياسي والاقتصادي التي تحيط بمستقبل الطاقة، نرى أن أمن الطاقة يتصدر الدوافع وراء نمو الاستثمارات العالمية هذا العام إلى رقم قياسي يبلغ ٣,٣ تريليون دولار، حيث تسعى الدول والشركات إلى حماية نفسها من مجموعة واسعة من المخاطر."

وأضاف: «التغيرات السريعة في المشهد الاقتصادي والتجاري تدفع بعض المستثمرين إلى تبني سياسة الانتظار والترقب فيما يخص الموافقات على مشاريع الطاقة الجديدة، لكننا حتى الآن لم نر تأثيرات كبيرة على المشاريع القائمة في معظم المجالات."

ذكر بيرول أيضًا: «عندما أصدرت الوكالة لأول مرة تقرير الاستثمار في الطاقة العالمي قبل نحو عشر سنوات، أظهرت البيانات أن استثمار الطاقة في الصين عام ٢٠١٥كان قد تفوق قليلاً

على استثمار الولايات المتحدة. واليوم، أصبحت الصين أكبر مستثمر في الطاقة عالميًا، حيث تنفق ضعف ما تنفقه الاتحاد الأوروبي – وقريبًا بمقدار استثمارات الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة مجتمعتين."

خلال العقد الماضي، ارتفعت حصة الصين من الإنفاق العالمي على الطاقة النظيفة من ربع إلى نحو ثلث، مدعومة باستثمارات استراتيجية في تقنيات متنوعة تشمل الطاقة الشمسية، وطاقة الرياح، والطاقة الكهرومائية، والطاقة النووية، والبطاريات، والمركبات الكهربائية. في الوقت نفسه، يتجه الإنفاق العالمي على النفط والغاز إلى الشرق الأوسط.

تشير الاتجاهات الحالية بوضوح إلى اقتراب عصر جديد للكهرباء. قبل عقد من الزمن، كانت الاستثمارات في الوقود الأحفوري أعلى بنسبة ٣٠٪ من تلك الخاصة بتوليد الكهرباء، والشبكات، والتخزين. هذا العام، من المتوقع أن تتجاوز استثمارات الكهرباء المبلغ الإجمالي المستثمر في النفط والغاز والفحم بحوالي ٥٠٪.

على المستوى العالمي، تضاعف الإنفاق على توليد الطاقة منخفضة الانبعاثات خلال الخمس سنوات الماضية، بقيادة الطاقة الشمسية الضوئية. من

المتوقع أن يصل الاستثمار في الطاقة الشمسية، سواء على نطاق المرافق أو الأسطح، إلى ٤٥٠ مليار دولار في ٢٠٢٥، مما يجعلها أكبر بند في قائمة استثمارات الطاقة العالمية. كما ترتفع الاستثمارات في تخزين البطاريات بسرعة لتتجاوز ٦٥ مليار دولار هذا العام.

يدعم الطلب السريع على الكهرباء استمرار الاستثمار في الفحم، خاصة في الصين والهند. ففي ٢٠٢٤، بدأت الصين بناء نحو ١٠٠ جيجاوات من محطات الطاقة العاملة بالفحم، مما رفع الموافقات العالمية على محطات الفحم إلى أعلى مستوى لها منذ ٢٠١٥.

٤٥٠ مليار دولار استثمارات متوقعة للطاقة الشمسية في ٢٠٢٥

على صعيد آخر، يُعد الاستثمار في شبكات الكهرباء، الذي يبلغ الآن ٤٠٠ مليار دولار سنويًا، غير كافٍ لمواكبة الإنفاق على التوليد والكهرباء. للحفاظ على أمن الكهرباء، يجب أن يرتفع الاستثمار في الشبكات ليصل إلى مستوى الإنفاق على التوليد بحلول أوائل الثلاثينيات من القرن الحالي. لكن ذلك يعوقه طول إجراءات الترخيص وسلاسل التوريد الضيقة للمحولات والكابلات.

الاستثمارات في الكهرباء ستتجاوز بنحو ٥٠٪ المبالغ المصروفة على النفط والغاز والفحم

تشير التوقعات إلى أن انخفاض أسعار النفط وتراجع الطلب سيسفران عن أول انخفاض سنوي في استثمارات التنقيب عن النفط منذ انهيار عام ٢٠٢٠ بسبب جائحة كوفيد، مع توقع هبوط بنسبة ١٪ يقوده بشكل رئيسي انخفاض حاد في الإنفاق على النفط الصخري الأمريكي. في المقابل، يشهد الاستثمار في مرافق الغاز الطبيعي المسال (LNG) ارتفاعًا قويًا مع استعداد مشاريع جديدة في الولايات المتحدة وقطر

وكندا وأماكن أخرى للدخول حيز التشغيل. ومن المتوقع أن يشهد سوق الغاز الطبيعي المسال العالمي بين ٢٠٢٦و ٢٠٢٨ أكبر زيادة في السعة على الإطلاق.

ما تزال أنماط الإنفاق غير متساوية عالميًا، حيث تواجه العديد من الاقتصادات النامية، خاصة في إفريقيا، صعوبات في تعبئة رأس المال اللازم للبنية التحتية للطاقة. تمثل إفريقيا اليوم ٢٪ فقط من استثمارات الطاقة النظيفة العالمية، ورغم احتضانها لـ٢٠٪ من سكان العالم وزيادة الطلب على الطاقة، انخفض إجمالي الاستثمار في القارة بنسبة الثلث خلال العقد الماضي بسبب تراجع الإنفاق على الوقود الأحفوري ونمو غير كافٍ في الطاقة النظيفة.

وللحد من فجوة التمويل في الدول الإفريقية وغيرها من الاقتصادات الناشئة والنامية، يجب زيادة التمويل العام الدولي واستخدامه استراتيجيًا لجذب كميات أكبر من رأس المال الخاص، حسب التقرير.

تتميز نسخة هذا العام من تقرير الاستثمار في الطاقة العالمي بأداة بيانات تفاعلية تمكن المستخدمين من مقارنة الاستثمارات في الطاقة عبر قطاعات ووقود وتقنيات متعددة خلال فترتي ٢٠١٦–٢٠٢١ و٢٠٢١–٢٠٣٠، وتشمل بيانات عالمية إضافة إلى بيانات لـ١٩ دولة ومنطقة.

تدشين مشروع "One Ocean Finance" لفتح آفاق تمويلية جديدة بمليارات الدولارات من الاقتصاد الأزرق

كتب/ محمد الغباشي

تم إطلاق مشروع "One Ocean Finance" من قبل وكالات الأمم المتحدة وشركائها العالميين، وهو يمثل جهدًا جريئًا جديدًا لفتح آفاق تمويلية بمليارات الدولارات من الصناعات والقطاعات المعتمدة على المحيط والاقتصاد الأزرق.

من خلال توجيه هذه التدفقات الرأسمالية غير المستغلة عبر منصة عالمية مرنة وقابلة للتوسع ومناسبة للغرض، يسعى مشروع "One Ocean Financ" لتحقيق نتائج ثلاثية: تسريع التحول الصناعي، استعادة صحة المحيط، ودعم المجتمعات الساحلية المقاومة.

في جوهره، يدعو هذا المشروع جميع القطاعات — الحكومات، الصناعة، التمويل، والمجتمع المدني — إلى التكاتف لصياغة هيكل تمويلي أكثر تنسيقًا وشمولية للمحيطات، يعكس القيمة الحقيقية للمحيط كأصل عالمي.

على الرغم من الدور المركزي للمحيط في التجارة العالمية، والأمن الغذائي، وتنظيم المناخ، وسبل العيش، إلا أن الهدف الرابع عشر من أهداف التنمية المستدامة لا يزال الأقل تمويلاً، حيث تم استثمار أقل من ١٠ مليارات دولار بين ٢٠١٥ و٢٠١٩ — وهو مبلغ أقل بكثير من التقدير السنوي المطلوب البالغ ١٧٥ مليار دولار.

لمعالجة هذه الفجوة التمويلية المتزايدة، يسعى One Ocean Finance إلى تعبئة مصادر جديدة ومتنوعة من رأس المال، خصوصًا من القطاعات المرتبطة

بالمحيط، واستخدام أدوات مالية مختلطة تقلل من المخاطر وتشجع الاستثمار الخاص.

أُعلن عن هذا المشروع في منتدى تمويل الاقتصاد الأزرق في موناكو، واستمر عرضه في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث للمحيطات في نيس، حيث يدعو الدول الأعضاء وقادة القطاع الخاص والمؤسسات المالية والمجتمع المدني للمشاركة في حوار مفتوح وشامل لتشكيل هذه الآلية التمويلية العالمية، تمهيدًا لإطلاقها في مؤتمر الأمم المتحدة الرابع للمحيطات عام ٢٠٢٨.

وقالت إنجر أندرسن، المديرة التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة: «هذا التعاون سيجمع الحكومات والمؤسسات المالية وصناعات المحيط والأمم المتحدة والمجتمع المدني لصياغة مستقبل مالي جديد للمحيط. من خلال تطوير 'One Ocean Finance'، هدفنا هو معالجة عقود من نقص التمويل المزمن، وتوحيد الجهود المجزأة، وتصميم نظام عادل ومرن يستجيب لاحتياجات المجتمعات الساحلية والنظم البيئية البحرية."

يتم تطوير مشروع One Ocean Finance بواسطة تحالف متعدد الوكالات يضم برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، وصندوق الأمم المتحدة لرأس المال التنموي (UNCDF)، بالإضافة إلى اللجنة الحكومية الدولية للمحيطات التابعة لليونسكو، والاتفاق العالمي للأمم المتحدة، ومنظمة السياحة العالمية للأمم المتحدة، والاتحاد الدولي للحفاظ على الطبيعة (IUCN)، ومعهد الموارد العالمية (WRI) وغيرهم.

ويهدف المشروع إلى استكمال الصناديق القائمة، وتقليل التجزئة، ومواءمة التدفقات المالية مع صحة المحيط، والفرص الاقتصادية، وقدرة المجتمعات الساحلية على الصمود، خاصة في الدول الجزرية الصغيرة النامية والدول الأقل نموًا.

وقال أتشيم شتاينر، مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: "One Ocean Finance"، يغذي مليارات الناس، ويقود التجارة العالمية، لكنه مقلل القيمة، وممول بشكل ضعيف، ومستغل بشكل مفرط. نحتاج إلى إعادة تصميم تمويل المحيط — مستند إلى العدالة، موجه بالعلم، وقائم على إمكانات الصناعات المعتمدة على المحيط. One Ocean Finance يمثل حركة نحو تحول على مستوى النظم، تمكّن من تمويل أكثر عدلاً وسرعة وحجمًا — تعبئة رأس المال العام والخاص لاستعادة النظم البيئية البحرية وتحقيق العدالة للمجتمعات التي تعتمد عليها."

يعكس «نداء المشاركة» التزامًا مشتركًا بتصميم منشأة تمويلية مناسبة تحقق نتائج ثلاثية للناس والكوكب والازدهار.

عند بدء التشغيل، سيستمد "One Ocean Finance" غالبية رأس ماله من الصناعات المعتمدة على المحيط — مثل الشحن، والسياحة، والموانئ، والكابلات البحرية، والتأمين —من خلال آليات مثل رسوم الاستخدام، والرسوم التضامنية، ومدفوعات خدمات النظام البيئي، ونماذج التسعير الديناميكي.

وهيكل المنشأة مصمم لاستخدام كامل مجموعة الأدوات المالية وأدوات تقليل المخاطر المبتكرة اللازمة لتحفيز الاستثمار على نطاق واسع وتقديم حلول عادلة وعالية التأثير.

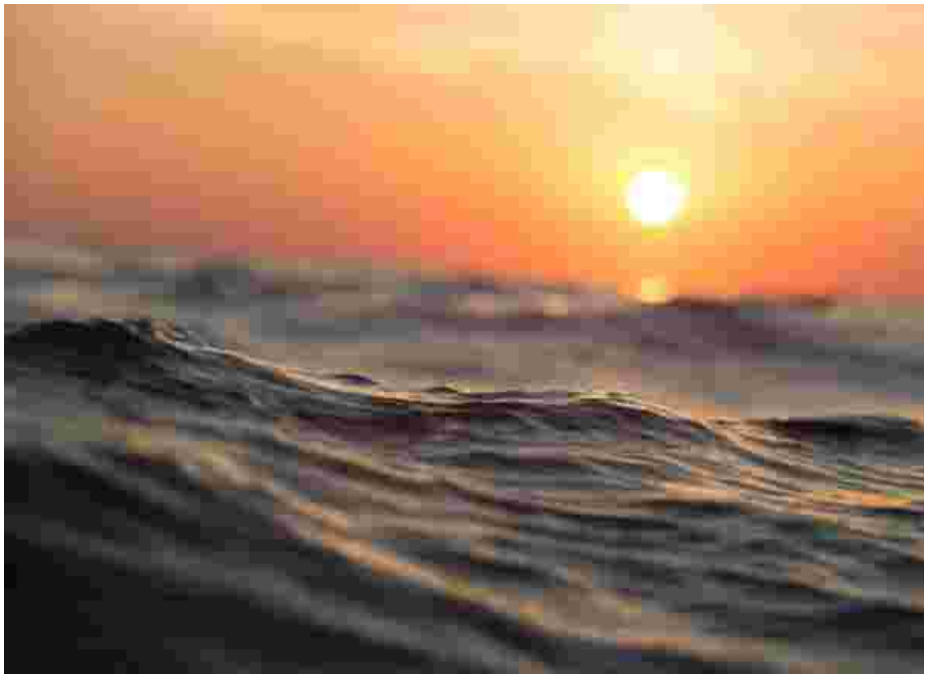

وقال براديب كوروكولاسوريا، الأمين التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة لرأس المال التنموي: "Finance One Ocean" اليوم لا يزال مجزأً للغاية، وغير عادل، وبطيء جدًا لتلبية ضرورة اللحظة. من خلال هذا التعاون المشترك، نشكل منصة مصممة خصيصًا تقدم منحًا محفزة، ورأس مال صبور للمبتكرين المحليين، وتمويلًا مختلطًا لجذب الاستثمارات الخاصة. ‹تمويل المحيط الواحد› سيسرع التحول المستدام للصناعات، ويدفع الابتكار الذكي للمناخ، ويمكّن المجتمعات التي تعمل على حماية واستعادة النظم البيئية البحرية."

وقال فيدار هيلغسن، الأمين التنفيذي للجنة الحكومية الدولية للمحيطات التابعة لليونسكو: «يجب أن يوجه العلم العمل في المحيطات. ويجب أن توجه البيانات الاستثمارات. ستوفر منشأة ‹تمويل المحيط الواحد› فرصة لدمج صحة ورأس مال المحيط الطبيعي في الأنظمة المالية، لضمان اتخاذ قرارات قائمة على بيانات موثوقة تدعم محيطًا متجددًا وقادرًا على الصمود."

وقالت ساندا أوجيامبو، مساعدة الأمين العام والرئيسة التنفيذية للاتفاق العالمي للأمم المتحدة: «يجب أن تكون الصناعات المعتمدة على المحيط جزءًا من الحل. 'Finance One Ocean' يمثل فرصة لبناء شراكات أقوى بين القطاعين العام والخاص تسرّع التحولات المستدامة، وتفصل النمو عن التدهور، وتوائم ممارسات الأعمال مع رعاية المحيط، وتفتح الباب أمام استثمارات ثلاثية المكاسب — لصناعات مقاومة، ومجتمعات

ساحلية مزدهرة، ومحيط صحي."

وقال زوراب بولوليكاشفيلي، الأمين العام لمنظمة السياحة العالمية للأمم المتحدة: «يجب أن يتطور السياحة الساحلية والبحرية لدعم الاستدامة، لا أن تقوضها. من خلال منشأة 'One Ocean Finance'، يمكننا تسريع الاستثمارات التي تفصل نمو السياحة عن التدهور البيئي وترفع مستوى المجتمعات المحلية."

وقالت مينا إيبس، مديرة سياسة المحيطات العالمية في الاتحاد الدولي للحفاظ على الطبيعة: «مشروع 'One Finance Ocean' هو خطوة نحو التغيير الجذري. يتيح هذا التعاون المشترك فرصة نادرة لإعادة التفكير في كيفية تمكين التمويل العالمي من تحقيق نتائج إيجابية للطبيعة، وتعزيز صمود السواحل، وتوفير العدالة للمجتمعات الأكثر تأثرًا بتدهور المحيطات. إذا تصرفنا بجرأة الآن، يمكننا رسم مسار نحو اقتصاد محيطي أكثر عدلاً وتجددًا."

وقالت سينثيا بارزونا، نائبة مديرة برنامج المحيطات بمعهد الموارد العالمية: «للاقتصاد المستدام للمحيطات القدرة على خلق ١٥ مليون وظيفة جديدة بحلول عام ٢٠٥٠، لكنه لا يمكن أن يزدهر إلا بتمويل أذكى وأكثر عدالة. 'enO naecO naniF' فرصة لا تقدر بثمن لمواءمة التدفقات الرأسمالية مع نتائج إيجابية للطبيعة — لضمان تقليل المخاطر، ودعم خفض الانبعاثات، وتعزيز الصمود، وخلق الوظائف — مما يفيد المجتمعات الساحلية الأكثر ضعفًا."

٢١ جامعة مصرية ضمن «CWUR " التصنيف العالمي للجامعات لعام ٢٠٢٥

كتب/ محمد الغباشي

أدرج (CWUR) مركز تصنيف الجامعات العالمية ٢١ جامعة مصرية ضمن التصنيف العالمي للجامعات لعام ٢٠٢٥، والذي يختار بعناية أفضل ٢٠٠ جامعة من بين ٢١٤٦٢ جامعة على مستوى العالم، وهو التصنيف الأكاديمي الوحيد الذي يُقيّم جودة التعليم وتوظيف الخريجين وكفاءة أعضاء هيئة التدريس والأداء البحثي دون الاعتماد على الاستبيانات أو البيانات المقدّمة من الجامعات.

ويعتمد تصنيف CWUR على سبعة مؤشرات مجمعة ضمن أربعة محاور رئيسية وهي جودة التعليم (٢٥٪) بناءً على عدد خريجي الجامعة الذين حصلوا على جوائز أكاديمية مرموقة، مع الأخذ في الاعتبار حجم الجامعة ، قابلية التوظيف (٢٥٪) تقاس بعدد خريجي الجامعة الذين شغلوا مناصب قيادية في كبرى الشركات، نسبة إلى حجم الجامعة ،كفاءة أعضاء هيئة التدريس (١٠٪)

تُقاس بعدد أعضاء هيئة التدريس الحاصلين على جوائز أكاديمية مرموقة، الأداء البحثي (٤٠٪) ويشمل عدد الأوراق البحثية المنشورة (١٠٪) عدد الأبحاث المنشورة في مجلات رفيعة المستوى (١٠٪) مدى تأثير الأبحاث المنشورة في مجلات مؤثرة (١٠٪) عدد الأبحاث التي حظيت باستشهادات عالية (١٠٪)، وأخيرا جودة التعليم (٢٥٪) قابلية التوظيف (٢٥٪) جودة

هيئة التدريس (١٠٪) إجمالي عدد الأبحاث المنشورة (١٠٪) إجمالي الأبحاث المنشورة في المجلات العلمية عالية الجودة (١٠٪)التأثير البحثي (١٠٪) عدد المقتبسات (١٠٪).

وجاءت جامعة القاهرة في صدارة الجامعات المصرية المدرجة في التصنيف، تلتها كل من جامعة عين شمس، جامعة المنصورة، جامعة الإسكندرية، جامعة أسيوط، وجامعة الزقازيق كما ضمت القائمة جامعة طنطا، جامعة الأزهر، جامعة بني سويف، جامعة حلوان، جامعة قناة السويس، جامعة المنوفية، جامعة بنها، جامعة كفر الشيخ، وجامعة الفيوم، وشملت القائمة جامعة المنيا، الجامعة البريطانية في مصر، جامعة سوهاج، جامعة السويس، الجامعة الأمريكية في القاهرة، وجامعة أسوان.

وشمل التصنيف ما يقرب من ٢١,٤٦٢ مؤسسة تعليمية حول العالم، واختيرت الجامعات الأفضل منها لتدرج في قائمة «أفضل ٢٠٠ جامعة عالميًا".

Under the patronage of

Green Economy Forum

7th 22JULY 2025

STRATEGIES FOR TRANSITION TO GREEN ECONOMY

The Nile Ritz-Carlton

TRANSITION C-PANEL

CO-PARTNER

PLATINIUM SPONSOR

IT PARTNER

SUPPORTERS

MEDIA PARTNERS

ORGANIZED BY